مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١١٣ ـ ١٣٨)

# عمل المرأة في الوطن العربي
# الواقع .. والآفاق

**خضر زكريا**
قسم الاجتماع ـ جامعة دمشق

في السنوات القليلة الماضية بدأت مشكلة المرأة العربية تحظى باهتمام متزايد من الباحثين الاجتماعيين ومن الدوائر والمؤسسات الرسمية العربية والدولية المهتمة بالعمل الاجتماعي كما أن المنظمات النسائية في معظم الأقطار العربية صارت تلعب أدواراً متعاظمة في الحياة الاجتماعية والسياسية لتلك الأقطار لكننا نعتقد أن أغلب البحوث والدراسات التي تعنى بهذه المسألة والنشاطات المختلفة المكرسة لمعالجتها ما تزال بعيدة عن مسّ جوهر المشكلة المطروحة، وبالتالي بعيدة عن رسم معالم الطريق لحلها.

يرى بعضهم أن مشكلة المرأة تتلخص في الاضطهاد الذي يمارسه الرجل عليها: الأب أو الأخ أو الزوج الذي يمنع المرأة من الخروج من بيتها للتعلم أو العمل أو ممارسة نشاط اجتماعي أو سياسي، والذي يستخدم لهذا المنع مختلف الوسائل بدءاً من القوانين والتشريعات التي ما تزال في صالحه حتى استعمال القوة البدنية.

ويعتقد آخرون أن العادات والتقاليد والأعراف في مجتمعنا العربي، والإسلامي خاصة، هي التي تقف عائقاً في وجه تحرر المرأة ومساهمتها في مسيرة التقدم الاجتماعي، وغالباً منا يؤكد هؤلاء على أن هذه العادات والتقاليد هي من الخصائص الثابتة للمجتمع العربي الإسلامي وأن من العبث محاربتها، فالمرأة مكانها البيت والرجل مكانه العمل خارج البيت. . . فتنبري فئة للرد على هذه الادعاءات، ولتؤكد ـ من المنظور ذاته ـ أن عمل المرأة وتعلمها ومشاركتها للرجل في النشاطات المختلفة لا تتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة، وأن العناصر السلبية من هذه العادات والتقاليد هي عناصر دخيلة يجب محاربتها والتغلب

عليها لتعود المرأة إلى المكان الذي كانت تتبوّأه في العهود الغابرة .

وهناك من ينظر إلى المشكلة من زاوية إنسانية حضارية فيؤكد أن الزمن لم يعد يقبل بقاء نصف المجتمع متعطلاً بعيداً عن المساهمة في صنع حياته الخاصة وحياة بلاده، وأن المرأة إنسان له نفس حقوق الرجل وعليه نفس واجباته، ويضرب الأمثلة من حياة المرأة في البلدان المتقدمة ويدعو بالتالي إلى تحقيق مساواة كاملة بين المرأة والرجل: في البيت، وفي العمل، وفي المدرسة، وفي الشارع، وفي كل ميادين الحياة الاجتماعية، وترتفع هذه الأيام أصوات هذه الفئة من الباحثين، وخاصة من الدعاة في صفوف المنظمات النسائية، وتخوض نضالات على أصعدة مختلفة لتحقيق المساواة المنشودة[1] .

والواقع أن كل العوامل المذكورة (اضطهاد الرجل للمرأة، العادات والتقاليد، التخلف عن ركب الحضارة الإنسانية . . .) تلعب أدواراً في تكريس الوضع المتدني للمرأة في السلم الاجتماعي، وفي عرقلة مساهمتها في تنمية المجتمعات العربية وتقدمها، ويتفاوت تأثير كل منها حسب درجة تطور كل بلد وخصائصه الذاتية (أثر العادات والتقاليد في اليمن مثلاً أكبر منه بكثير في تونس أو لبنان) بل هي تتفاوت حتى ضمن البلد الواحد (سيطرة الرجل في منطقة الجزيرة السورية أو حوران مثلاً هي أكبر بكثير منها في منطقة الساحل، بل هي في حي الميدان بدمشق أكبر بكثير منها في حي القصاع والمهاجرين بدمشق ذاتها) نقول هذه العوامل كلها تلعب أدواراً في مشكلة المرأة العربية لكن أيا منها لا يشكل جوهر المشكلة، وهي جميعاً لا تشكل أيضاً جوهر المشكلة.

مشكلة المرأة في نظرنا هي بالأساس جزء لا يتجزأ من المشكلة الاجتماعية ككل وهي في بلادنا جزء لا يتجزأ من مشكلة التخلف الاقتصادي الاجتماعي برمته، إن أي معالجة لواقع المرأة العربية بمعزل عن واقع البنية الاجتماعية الاقتصادية في البلاد العربية وبمعزل عن آلية التكوين التاريخي لذلك الواقع، تظل، على ما نعتقد هامشية، بعيدة عن أن تمس الجوانب الجوهرية من المسألة.

ولإيضاح ما نرمي إليه نورد المثال التالي:

يفترض أن مرحلة الانتداب الفرنسي في سوريا قد أدت إلى تخفيف قيود المرأة (ولو بنسبة ضئيلة) فقد تعرف الناس على بعض أوجه الحضارة الأوروبية وأنشئت بعض الصناعات الحديثة وشنت الهجمات على العقلية « العثمانية » والعادات والتقاليد المرتبطة بها، الخ. لكن الذي حدث هو العكس: تفاقمت مشكلة عمل المرأة ـ إحدى العلائم

الرئيسة لدرجة تحررها.

لقد كان عدد النساء العاملات في الحرف والصناعات اليدوية عام 1913 (131601) امرأة لكنه انخفض عام 1973 إلى (64810) امرأة بمن فيهن العاملات في الصناعات الحديثة التي أنشئت في مرحلة الانتداب[٢] أي أن عدد العاملات انخفض إلى أقل من النصف. لماذا حدث ذلك وكيف نفسره؟ الأمر متعلق بمجمل السياسة الاستعمارية الفرنسية. لقد أدى دخول الرأسمال الأجنبي إلى البلاد وسيطرته على جميع القطاعات الاقتصادية الى القضاء على أشكال الإنتاج التقليدية دون أن تنشأ قطاعات حديثة تحل محل تلك الأشكال وتستوعب المفلسين من صغار الفلاحين والحرفيين.

لقد نقص عدد الحرفيين والعمال الكلي من (309525) شخصاً عام 1913⅞ إلى (203927) عام[٣]1937 فالخراب إذن لحق بالنساء والرجال من العاملين في الحرف والصناعات اليدوية، كان في دمشق قبل الحرب العالمية الأولى خمسة آلاف نول للنسيج يعمل عليها حوالي 25 ألف عامل وحرفي وفي عام 1930 انخفض العدد إلى 700 نول يعمل عليها أربعة آلاف عامل فقط[٤] قبل الانتداب الفرنسي كان الفلاحون المالكون الصغار الذين يعملون في أراضيهم الخاصة (مع نسائهم وأولادهم) يملكون 25 بالمائة من مجموع الأرض الزراعية في البلاد، أما بعد الانتداب (عام )1945 فصاروا يملكون 15 بالمائة فقط من تلك الأراضي[٥]

ليس تزايد سيطرة الرجل إذن، ولا تعاظم ضغط العادات والتقاليد ولا عدم التعرف على الحضارة الأوروبية هو الذي أدى إلى تناقص عدد العاملات من النساء، بل السياسة الكولونيالية الفرنسية هي التي أدت إلى القضاء على ميادين الإنتاج التقليدية القديمة، دون أن تنمي قطاعات إنتاجية حديثة تستوعب أولئك الذين أصابهم الإفلاس والبطالة (من النساء والرجال) بنتيجة تلك السياسة. كما أن السياسات التنموية التي اتبعت بعد استقلال البلدان العربية لم تؤد إلى حل المشكلة بل إلى تفاقمها أحياناً. فالعلاقات القديمة التي كانت تلعب فيها المرأة أدواراً هامة تتفسخ وتزول، دون أن تنشأ علاقات جديدة تسمح للمرأة بلعب دور جديد.

ففي الريف كانت المرأة تشارك الرجل بمختلف الأعمال الزراعية:

في الزرع والقطاف والحصاد وتربية الماشية والدواجن، ولكن التغيرات التي طرأت على أساليب العمل الزراعي وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع في الزراعة أدت إلى الاستغناء عن عمل المرأة، بل وعن عمل أعداد متزايدة من الرجال أيضاً، دون أن تؤدي إلى خلق

فرص عمل جديدة كافية سواء في الريف نفسه أو في المدينة. وفي المدينة كثيراً ما قامت المرأة باعمال إنتاجية في المنزل (الخياطة، التريكو، النسج على النول،) لكن دخول البضائع الأجنبية، وتقدم الصناعة الحديثة يؤديان إلى إغلاق الأسواق في وجه الإنتاج المنزلي الصغير (بل في وجه كل إنتاج صغير) فتكف المرأة عن مزاولة هذه الأعمال، أو تتحول إلى مجرد تسلية في أوقات الفراغ، أما خروج المرأة للعمل خارج البيت فتقف في وجهه عقبات كثيرة أهمها كما سنرى، يتلخص في عدم توفر فرص العمل وعدم توفر البدائل التي تحل محل المرأة في المنزل.

ومع تقدم وعي المرأة (والرجل) بنتيجة التعليم، وتطور وسائل الإتصال وغيرها، ومع تزايد الحاجة لزيادة دخل الأسرة في شروط التضخم المالي المتفاقم، وغلاء الأسعار، وضغوط الطابع الاستهلاكي للمجتمع... يتزايد عدد النساء الراغبات في العمل بينما تتناقص قدرة الفروع الإقتصادية الإنتاجية على الاستيعاب، هكذا نجد أن نسبة النساء بين الذين يبحثون عن العمل لأول مرة تبلغ حوالي 12بالمائة في سوريا و 15 بالمائة في لبنان، و 23بالمائة في تونس[٦]، وهذا يعني أن عدد الراغبات في العمل هو دائماً أكبر من فرص العمل المتوفرة، ويعني أن الذي يمنع المرأة من المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد العربية ليس سيطرة الرجل، ولا العادات والتقاليد، ولا نقص الوعي بالحقوق والواجبات وضرورة المساواة بين الجنسين بل هو بالدرجة الأولى عدم توفر فرص العمل الكافية لجميع الراغبين والراغبات فيه[٧].

## المرأة وقوة العمل في البلاد العربية

مما لا شك فيه أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل[٨] في البلاد العربية ضئيلة جداً، ففي عام 1975 كان عدد الإناث في قوة العمل في الوطن العربي حوالي 3,5مليون امرأة وكان هذا العدد يساوي 9بالمائة فقط من مجموع قوة العمل العربية ثم ارتفع عدد الإناث في القوى العاملة عام 1980إلى 4,2مليون امرأة لكن النسبة ظلت على حالها(9بالمائة) ويتوقع المكتب العالمي للشغل أن يرتفع العدد عام 2000إلى تسع ملايين إمرأة نسبتهن إلى مجموع القوى العاملة العربية تقارب 11بالمائة[٩] وقد يبدو أن تزايد أعداد العاملات السنوي كبير نسبياً (حوالي400ألف كل سنة) غير أن النسبة التي يمثلها هذا العدد لا تتجاوز إلا قليلاً نسبة الزيادة السنوية العامة في قوة العمل والتي تعادل تقريباً نسبة الزيادة الطبيعية لمجموع السكان في الوطن العربي فهذه الزيادات كلها تتراوح حول 3بالمائة سنوياً، فمعدل الزيادة السنوية للسكان في الفترة من 1980إلى 2000سيبلغ 2,81بالمائة ومعدل الزيادة السنوية للقوى العاملة

سيبلغ خلال نفس الفترة2,9بالمائة أما معدل الزيادة السنوية لمساهمة المرأة في القوى العاملة فسيبلغ 3,85 بالمائة[١٠]، ورغم هذه الزيادة الملموسة لمساهمة المرأة إلا أنها -كما أشرنا- ستظل ضئيلة جداً ولن تشكل أكثر من 11بالمائة من قوة العمل.

والواقع أن هناك تفاوتا كبيراً بين الأقطار العربية فيما يتعلق بمساهمة المرأة في قوة العمل، فبينما تصل هذه المساهمة إلى 29,5بالمائة في الصومال وبين 15 -20بالمائة في تونس والسودان ولبنان والعراق وسوريا والمغرب، تنخفض إلى ما بين 4-7بالمائة في كل من اليمنين وموريتانيا والجزائر والسعودية والبحرين والأردن، بل إلى 2,2بالمائة في قطر و 3,4بالمائة في الإمارات العربية المتحدة، وتبلغ في مصر 7,5بالمائة (عام )1975و 10,3بالمائة (عام[١١])1978(وسنبحث في العوامل المؤثرة في هذا التفاوت بعد قليل).

لكن يبدو لنا أن المشكلة الرئيسية تكمن بالدرجة الأولى في ضآلة قوة العمل ذاتها بالمقارنة مع مجموع السكان في الوطن العربي إن مجموع القوى العاملة العربية لا يتعدى 45مليون شخص أي حوالي 26بالمائة فقط من مجموع السكان وهذا الرقم لا يتجاوز نصف مجموع السكان القادرين على العمل (بين15 و 64 سنة).

إن مقارنة معدل النشاط الخام[١٢] في الوطن العربي مع مثيله في العالم يبين انخفاض هذا المعدل بدرجة كبيرة حتى عن البلدان النامية كلها، فهو يبلغ (عام)1980 في العالم 41,2 بالمائة وفي البلدان المصنعة46,55 بالمائة وفي البلدان النامية حوالي 39 بالمائة، أما في الوطن العربي فلا يصل إلى 27 بالمائة، ، وتقول تقديرات المكتب العالمي للشغل أن هذه المعدلات ستبقى على حالها تقريباً حتى عام —2000[١٣]

ومع ذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار أن حوالي 10-15 بالمائة من قوة العمل في البلاد العربية من المتعطلين الذين يبحثون عن العمل فلا يجدونه[١٤] ولا تكتمل الصورة إلا إذا أضفنا أن أعداداً كبيرة من قوة العمل المذكورة تدخل ضمن ما يسمى بالبطالة المقنعة أو الفيض النسبي[١٥] سواء في القرية أو المدينة، ولا تساهم إلّا بنسب ضئيلة جداً في إنتاج الدخل القومي (وسنتعرض لهذا الموضوع لدى الحديث عن أقسام النشاط الاقتصادي المختلفة).

والسؤال هنا: هل الأنشطة الاقتصادية في البلاد العربية، وخاصة الأنشطة الإنتاجية قادرة على استيعاب مزيد من النساء الراغبات في العمل؟ وماذا سيحدث لو أن نسبة النساء اللواتي يبحثن عن العمل تزايدت بسرعة (بسبب ارتفاع الوعي الناتج عن تطور وسائل

الاتصال والتعليم وبسبب تزايد ضغط الحاجات الاستهلاكية للأسرة)؟

نعتقد أن النتيجة لن تكون- في حال استمرار السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الحالية للبلدان العربية- سوى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وارتفاع نسب الفيض النسبي للسكان، (البطالة المقنعة)، ولا يمكننا أن نتصور كيف ستستوعب ميادين العمل المختلفة الأعداد الهائلة من النساء اللواتي سينزلن إلى سوق العمل عندما يصبح معدل النشاط الخام للإناث في الوطن العربي لا 5 أو6 بالمائة كما هو الحال عليه الآن بل 25 بالمائة مثلاً كما هو الحال عليه في البلدان النامية الأخرى.

إننا في الوطن العربي، أمام مشكلة مزدوجة، ذات طرفين متناقضين: مشكلة ضآلة القوى العاملة بوجه عام وضآلة مساهمة المرأة فيها بوجه خاص، ومشكلة عدم قدرة الفروع الاقتصادية على استيعاب طلبات العمل المتزايدة، ولذا فإن الدعوة إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بمعزل عن معالجة مسألة العمل ككل ستؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية- الاقتصادية في البلاد العربية لا إلى حلها.

ولعل الدراسة التفصيلية لتوزيعات قوة العمل على القطاعات الاقتصادية الكبرى تلقي بعض الضوء على المسألة المطروحة:

إن أكثر من 50 بالمائة من القوى العاملة في الوطن العربي تتركز في القطاع الزراعي، وهي ترتفع إلى أكثر من 80 بالمائة في كل من الصومال وموريتانيا وبين 60 و80 بالمائة في السودان واليمنين والسعودية وبين 40 و55 بالمائة في كل من مصر والمغرب وتونس وسوريا والعراق بينما تنخفض إلى 35 بالمائة في الجزائر و22 بالمائة في ليبيا و٣١ بالمائة في لبنان و 2 بالمائة في الكويت، (١٦)

لكن زيادة أعداد العاملين في الزراعة لا تعني مطلقاً أن هذا القطاع هو الذي يقدم الحصة الأكبر من الناتج القومي على العكس من ذلك فإن حصة الزراعة في إنتاج الدخل القومي متواضعة جداً في معظم الأقطار العربية وهي لا تتجاوز في أحسن الحالات (مصر وموريتانيا) 28 بالمائة بينما تتدنى إلى 1 بالمائة في السعودية و 3 بالمائة في ليبيا و 8 بالمائة في الجزائر والعراق (١٧)

والمقارنة التحليلية لبعض المعطيات الإحصائية(١٨) تكشف عن علاقات طريفة ولافتة للنظر:

1) : إن البلدان التي يتركز معظم العاملين فيها في الزراعة هي الأكثر تخلفا من الناحية

الاقتصادية وهي التي تقدّم فيها الصناعة أقل حصة من الدخل القومي ( الصومال ، السودان ، اليمن الشمالي ) ( باستثناء السعودية حيث يلعب الانتاج الضخم للنفط الدور الحاسم في بنيتها الاقتصادية ) والعلاقة بين زيادة عدد العاملين في الزراعة وحصتها من الانتاج القومي ليست طردية أبدا ، إن 51 بالمائة من القوى العاملة تقدم 28 بالمائة من الدخل القومي في مصر ولكن 53 بالمائة من القوى العاملة تقدم 21 بالمائة من الدخل القومي في المغرب و 49 بالمائة من القوى العاملة تقدم 17 بالمائة من الداخل القومي في سوريا .

هذا إذا لم نتحدث عن الدول المنتجة للنفط والتي تتفاوت فيها نسبة القوى العاملة ونسبة إنتاجها من الدخل تفاوتاً هائلاً،

2): كما أن ما يلفت النظر أن بعض البلدان الشديدة التخلف من الناحية الاقتصادية (الصومال، السودان) والتي يعتبر القطاع الزراعي فيها متخماً بالعاملين أكثر من غيره ترتفع فيها نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل(٢٢،٧٪ و ١٢،٥٪) ولعل في هذا ما يعزز ما ذهبنا إليه في بداية هذه الدراسة من أن البلدان التي تعرضت أكثر من غيرها لسيطرة رأس المال الأجنبي، والتي تفسخت فيها نتيجة لذلك أساليب الإنتاج التقليدية دون أن تنشأ بدلاً منها قطاعات حديثة كافية هي التي تراجعت فيها نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة أكثر من غيرها.

3) : ومن ناحية ثانية فإن التطور الصناعي السريع في بعض البلدان والذي اعتمد على تكثيف رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لم يؤد إلى زيادة مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية، فالجزائر التي تقدم فيها الصناعة 57 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي تتدنى فيها نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل إلى 4,3 بالمائة (وفي الجزائر بالذات تتدنى نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان إلى 22,3 بالمائة)، وهذه العلاقة (تدني مساهمة المرأة مع ارتفاع حصة الصناعة في الدخل القومي) تبدو أوضح ما تكون في جميع الدول البترولية وخاصة دول الخليج، ولكنها صحيحة في جميع الحالات الأخرى (موريتانيا، مصر، الأردن).

## قوة العمل النسائية العربية وأقسام النشاط الاقتصادي

ولعل البحث في توزع قوة العمل النسائية على أقسام النشاط الاقتصادي والمهن الرئيسية في البلاد العربية يعزز هذا الاستنتاج: الواقع أن المعطيات المتوفرة متفاوتة الدقة، وهي تتعلق بفترات مختلفة، ولا تشمل جميع البلدان العربية، ومع ذلك سنحاول من خلال الجدولين المرفقين الكشف عن بعض العلاقات. يمكن تقسيم البلاد العربية من حيث ميادين

عمل المرأة إلى ثلاث مجموعات: المجموعة التي يعمل فيها القسم الأكبر من النساء في الزراعة وتضم: سوريا، العراق، السودان الصومال، (رغم عدم توفر بيانات إحصائية من الدولتين الأخيرتين)، والمجموعة التي يعمل فيها القسم الأكبر من النساء في الأعمال الكتابية والإدارية والخدمات وتضم دول الخليج ومصر والجزائر، والمجموعة الثالثة هي التي تتوزع فيها النساء العاملات على مختلف القطاعات مع ميل للتمركز إما في الزراعة أو القطاعات غير الإنتاجية وتضم بقية الدول العربية.

لكن الظاهرة المشتركة بين جميع الدول العربية هي أن نسبة العاملات في الصناعة ضئيلة، وضئيلة جداً في معظم الأحيان (باستثناء تونس حيث يعمل أكثر من 40 بالمائة من النساء العاملات في الصناعة) أما بقية الدول العربية فتتراوح هذه النسبة بين 1 و8 بالمائة (دول الخليج ومصر) وأقل من 20 بالمائة في الدول الأخرى، وهذا يعني أن معظم العاملات من النساء يتجمعن في القطاعات غير الإنتاجية،

قد يقول معترض إن العمل في الزراعة هو عمل إنتاجي، وهذا صحيح غير أن طبيعة عمل النساء في الزراعة يجعله ذا جدوى اقتصادية ضئيلة. وهذا ناتج، كما أشرنا، عن تخلف أساليب وتقنيات الإنتاج الزراعي وتخلف العلاقات الزراعية. ومما له دلالة خاصة في هذا الشأن، أن نسبة كبيرة من العاملات في زراعة البلدان العربية يعملن بدون أجر. ففي سوريا بلغت نسبة العاملات بدون أجر من مجموع قوة العمل النسائية 38,3 بالمائة عام 1970 و45 بالمائة عام 1979٪ أما نسبة العاملات بدون أجر من اللواتي يعملن في الريف فكانت 61,6 بالمائة[١٩] ولا نعتقد بأن الحال أفضل في بلدان كالصومال والسودان واليمن وليبيا والعراق[٢٠] إن المرأة التي تعمل في زراعة معظم البلدان العربية هي الزوجة أو البنت الراشدة التي «تساعد» الرجل في أعمال الحقل دون أن تنال أجراً محدداً على تلك المساعدة، وبما أن القطاع الزراعي، كما أشرنا، متخم بالعاملين الفائضين عن الحاجة فإن عمل المرأة في هذا القطاع، ضمن الشروط الراهنة، لا يعتبر ذا جدوى اقتصادية تذكر كما أنه من الناحية الاجتماعية لا يشكل أساساً لتحرر المرأة الريفية وانعتاقها من سيطرة الرجل لأنه يظل هو المالك المسيطر الآمر الناهي.

إنّ تقسيم العمل هنا واضح بين النساء والرجال: القطاعات التقليدية المتخلفة والقليلة الإنتاجية للنساء والقطاعات الحديثة المتقدمة للرجال. هكذا يكون الوضع دائماً: يترك العمل الهامشي للضعيف والمستغَل (بفتح الغين). أليس الأمر هكذا على النطاق العالمي أيضاً: الصناعات الديناميكية المتطورة في الدول المتقدمة والخامات والزراعة والصناعة التقليدية في

البلدان المتخلفة؟

وهكذا يجب أن لا تخدعنا الأرقام عن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة، أو الأرقام التي تشير إلى نمو في حجم الإنتاج الصناعي، أو رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة:

**إنّ زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة لا تعتبر - بحد ذاتها - دليلاً على التقدم الاجتماعي - الاقتصادي بل كثيراً ما تكون هذه الزيادة ناتجة عن الفيض النسبي للعاملين في القطاع الزراعي أو بعض قطاعات الخدمات، هذا الفيض الذي يتعاظم كلّما تخلفت أساليب الإنتاج وتقنياته، وكلّما كانت القطاعات الاقتصادية الحديثة أقل قدرة على استيعاب الأيدي العاملة، كما أن تطور الصناعة لا يؤدي - بحد ذاته - إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، بل غالباً ما يحدث العكس إذ تعتمد الصناعة الحديثة على تكثيف رأس المال بدلاً من تكثيف العمل، ممّا يؤدي إلى تناقص نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان بوجه عام وتناقص نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بشكل خاص.**

مكان المرأة الرئيسي في بلادنا هو المنزل، فإذا خرجت للعمل فإنها تعمل في الميادين الهامشية والقليلة الإنتاجية «الزراعة التقليدية المتخلفة أو الأعمال الإدارية والكتابية أو الخدمات وخاصة الخدمة في المنازل»[٢١]. وإذا وجدت طريقاً للعمل في صناعة بعض البلدان العربية فهي تبعد عن الفروع الصناعية المنشأ حديثاً[٢٢] ولا تجد مكاناً إلّا في الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن المنظمات النسائية العربية لا تحاول إلغاء تقسيم العمل هذا بين الرجال والنساء بل هي تكرسه عن طريق تدريب النساء على أعمال هامشية كالخياطة والتطريز والتريكو والحفر على الخشب وما شابه. مثل هذه النشاطات مفيدة ولا شك، غير أن المهمة الكبرى أمام هذه المنظمات هي النضال من أجل تغيير تلك السياسات التنموية بغية خلق فرص العمل المنتج في جميع الميادين الاقتصادية وخاصة في الصناعة الحديثة (إضافة إلى المهمة الأخرى الهامة وهي تأمين البدائل التي تحل محل المرأة عند مغادرتها للمنزل وخاصة التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال كمّاً وكيفاً)[٢٣].

الأمر الخطير في تكريس تقسيم العمل هذا لا ينحصر في عدم المساواة في الأجور وشروط العمل والأهمية الاقتصادية لكل من الجنسين بل يتعدى ذلك إلى النطاق الاجتماعي - السياسي العام، وكذلك إلى نطاق المشكلات الأسرية (الزواج، الطلاق، العلاقات بين الأباء والأبناء..).

إنّ المرأة التي تعمل في الزراعة في بلادنا تعمل في معظم الحالات بدون أجر، تساعد الزوج أو الأب في الحقل وتقوم لوحدها بالأعباء المنزلية. وهي في الغالب أمّية محدودة الوعي بحقوقها. ترى أنها تقوم بواجبها الطبيعي دون أن تطالب بحقوق مقابلة. تكتفي بما يمنحها إيّاه الرجل بل أحياناً تقبل بكل ما يمليه عليها الرجل وتحمد الرب حتى حين تشتم وتضرب. وهي بهذا تظل مسحوقة بعيدة عن التفكير في شخصها وذاتها ناهيك عن التفكير في مشاركة غيرها من النساء في النضال من أجل تحرر جنسها. هي في ذلك شأنها شأن القن عند الإقطاعي الذي يرى أن سيده هو ولي نعمته عليه أن يخدمه ويطيعه دون أن يتجرأ على التفكير فيما إذا كان هذا الوضع طبيعياً أم مصطنعاً ودون أن يخطر بباله ان بالإمكان البحث عن طريق لتغيير هذا الوضع. إن المستغَل (بفتح الغين) يصدق الأيدولوجية التي يفرضها ويكرسها مستغِلة (بكسر الغين). يصدق أنه أدنى مستوى وأقل قدرة وأن لا حول له ولا قوة أمام جبروت سيده. هذه حال المستعمَر أمام مستعمِره، والعبد أمام سيده، والقن أمام مالك الأرض، والمرأة أمام الرجل في البيت أوفي ميادين العمل الهامشية.

إنّه ليس « قدر » المرأة كما يصوره البعض أن تبقى تحت جناحي الرجل ، ليس قصورها الجسدي أو البيولوجي أو العقلي (نعم يعضهم يقول: إنهن ناقصات عقل ودين) بل هو قصور المجتمع في حل مشكلاته الأساسية . هو على سبيل المثال قصور سياسات التصنيع التي نقلناها بحذافيرها عن الغرب المتقدم. نقلنا الرساميل والآلات والخبراء ولكننا لم ننقل العلاقات الاجتماعية التي تكونت تاريخياً مع عمليات التصنيع، لأن العلاقات الاجتماعية لا تنقل بل يصنعها التاريخ.

إنّ الاقتصاد التابع للسوق الأمبريالية العمالية، الاقتصاد المبني على تصنيع متطور سريع وقطاعات محدودة وبأموال أجنبية، واستهلاك متعاظم لمنتجات أجنبية، وزراعة وخدمات متخلفة.. مثل هذا الاقتصاد هو الذي يؤدي إلى تزايد العاطلين عن العمل، وتفاقم البطالة المقنعة، والأعمال الهامشية التي يكون للمرأة فيها النصيب الأكبر.

ولعلّ هذا المثال من واقع المرأة في المملكة المغربية يوضح ما أرمي إليه:

في بحث أجرته الباحثة المغربية فاطمة المرينسي عن خادمات المنازل في المغرب تبين أن ١٧٪ من مجموع عدد النساء العاملات أي ٨٧٪ من النساء اللاتي يعملن في القطاع الثالث (قطاع الخدمات) هن من خادمات المنازل، بينما لا تشكل الموظفات في الإدارة أكثر من ٤،٦٪ وفي التعليم ٢،٥٪ وفي الصحة ١،٣٪ من مجموع النساء العاملات، رغم أن هذه

القطاعات الأخيرة مفتوحة عادة في وجه النساء. ولاحظت الباحثة أن أكثر من نصف الخادمات دون الخامسة والعشرين وثلثهن لم يتجاوز بعد الخامسة عشرة. وبالمقارنة مع عدد خدم المنازل من الرجال يتبيّن أن عمل الخادمة هو عمل نسوي بل عمل للأطفال من الإناث.

وتفسّر هذه الظاهرات الثلاث: (هيمنة مهنة الخادمة لدى النساء العاملات، التفريق بين الذكور والإناث في الأعمال المنزلية، كثرة عدد الأطفال في هذا القطاع) كما يلي: «هذه العوامل الثلاثة تعكس جميعها ظاهرة واحدة: ففي مجتمع أبوي تجد النساء صعوبة للاندماج في الاقتصاد الحديث خلال المراحل الأولى من التصنيع، ذلك أن البنيات تدمر وتتفكك والنساء والأطفال هم أكثر من غيرهم ضحايا التصنيع حيث يأخذ الاستغلال أبعاداً لا إنسانية (. . . . .) وليس من المدهش أن نلاحظ بأن عملية التصنيع في إطار اقتصاد دولي امبريالي تفتح المجال لكل الآثار السلبية التي تتمخض عن تصنيع مرتكز على التبعية وأساساً على تبذير الطاقات الإنسانية. والبطالة هي أحد المظاهر البارزة لهذا التصنيع المستلِب (بكسر اللام)، بالإضافة إلى الأعمال ذات الدخل الصغير والتي لا تخضع لقانون وتتسم بعدم الاستقرار وعدم التوفر على ضمانة اجتماعية، وما العمل المنزلي إلّا نموذج لهذا الاستغلال»[٢٤].

ويبدو لنا أن أهم نتائج هذا الوضع يتعلق بالوعي الاجتماعي - الطبقي للمرأة ودرجة مشاركتها في الحياة السياسية لبلادها، وخاصة مشاركتها في صنع التغيرات الاجتماعية المطلوبة. إنّ الظروف الموضوعية المحيطة بالمرأة القابعة في المنزل، أو التي تعمل في الزراعة بدون أجر، أو الخادمة في المنازل لا تسمح لها بتكوين الوعي اللازم للمشاركة في الحياة العامة. همها إرضاء سيدها الرجل أو البحث عن رجل يصبح سيداً لها. وحتى عملية البحث هذه تصبح أصعب فأصعب مع «تدني مستوى العمل» الذي تمارسه البنت في نظر المجتمع[٢٥].

## البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الأقطار العربية وعمل المرأة:

إنّ هذا الواقع المتردي للمرأة العربية من حيث موقعها في عملية الإنتاج، وطبيعة الأعمال التي تمارسها في البلدان العربية، مرتبط أشد الارتباط بأنماط الإنتاج السائدة، وبمجمل البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في كل الأقطار العربية، بل هو جزء عضوي لا يتجزأ من تلك البنية. ولفهم هذا الواقع لا بدّ من دراسة متأنية لخصائص التركيب

الاجتماعي - الطبقي في البلاد العربية ممّا لا يتسع له المجال هنا (٢٦). وسأكتفي بالإشارة إلى موقع المرأة ضمن التركيب المشار إليه.

لعلّ أهم خصائص القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات العربية يكمن في تعدد الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، الذي يشكل أساس تصادم الاتجاهات المتناقضة للتطور الاجتماعي ووجود أكثر من إمكانية واحدة لنتائج الصراع، وبالتالي أكثر من اتجاه واحد للتطور الاجتماعي.

ولنأخذ مثالاً من التغيرات الجارية في القطاع الزراعي. فلدى تطبيق الإصلاح الزراعي أو ما يسمى بالثورة الزراعية أحياناً يحتدم الصراع الاجتماعي وتتعارض اتجاهات التخطيط والتنمية، فبعد أن كان الجميع متفقين على إنهاء العلاقات الإقطاعية تنشأ اختلافات حول مصير القطاعات الإنتاجية التي كانت تفرز تلك العلاقات. هل يتطور الإنتاج الصغير في الزراعة، مثلاً، باتجاه التعاون الإنتاجي وبالتالي باتجاه تكريس الملكية الجماعية للأرض ووسائل العمل؟، أم يترك للتطور العفوي وفق قوانين السوق، فيفلس من يفلس من الفلاحين، ويهاجر من يهاجر ويبقى في أرضه الصغيرة من يبقى مع أولاده ليخلق مزيداً من تفتيت الملكية الزراعية، ومزيداً من الفيض النسبي للسكان الريفيين؟

هذا ما أسميه حالة فريدة متميزة لم يعرفها سابقاً تاريخ البشرية - وجود أكثر من إمكانية واحدة للتطور أمام القطاع الواحد، وفي مثالنا السابق (عند إجراء ما يسمى الإصلاح الزراعي، وأحياناً الثورة الزراعية) نحن أمام ثلاث إمكانيات على الأقل:

١ - الاتجاه نحو الملكية الجماعية للأرض أي نحو تكريس علاقات الإنتاج الاشتراكية في الزراعة.

٢ - الاتجاه نحو تكريس علاقات الإنتاج الرأسمالية في الزراعة (بحلول المزارع الخاصة العصرية الكبيرة محل الحيازات الفلاحية الصغيرة).

٣ - الإبقاء على تفتت الحيازات الصغيرة والتطور العفوي لعلاقات الإنتاج البضاعية الصغيرة، هذا عدا عن إمكانية رابعة متعلقة بإنشاء مزارع الدولة التي لا يعرف بعد اتجاه تطورها.

في الحالة الأولى يكون حل مسألة تشغيل المرأة في الزراعة مرتبطاً بالتطور التدريجي المتكامل للمكننة والتحديث، وزيادة الإنتاج الزراعي الذي توزع أرباحه على العاملين تبعاً لحجم ونوعية عملهم فتتكون بذلك دوافع جديدة للعمل إضافة للفرص التي يتيحها التوسع

الدائم في استثمار الأراضي في السعة والعمق.

أمّا الحل الثاني فيعني زيادة الإنتاج اعتماداً على المكننة والتحديث دون مراعاة مسألة العمالة. وقد يؤدي هذا الحل إلى زيادة سريعة في إنتاجية العامل الزراعي، لكن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى الاستغناء عن أعداد متزايدة من العاملين في الزراعة، وبالتالي إلى زيادة بطالة المرأة، لذا لا بدّ والحالة هذه، من توفير ميادين عمل جديدة تستوعب الفائض المتعاظم من الأيدي العاملة.

بينما يمكن للمرأة في الحالة الثالثة أن تشارك في الأعمال الزراعية في الحيازات الصغيرة ولكن بأساليب عمل متخلفة وإنتاجية عمل ضئيلة.

ومع النمو الطبيعي لسكان الريف، وتفتت الحيازات الصغيرة إلى حيازات أصغر تتزايد البطالة والبطالة المقنعة للرجال والنساء على السواء، لكن النساء بحكم وظائفهن المنزلية يعزفن أكثر فأكثر عن العمل في الحقل ويبتعدن بذلك عن العملية الإنتاجية.

لهذه الأسباب لا بدّ للبحث في مكان المرأة العربية في عملية الإنتاج أن يتضمن تصورات أولية على الأقل عن آفاق التطور المقبل لكل من الأنماط الاقتصادية - الاجتماعية وللمجتمع ككل، وهذا يعني أنه لا بدّ من تحليل القطاعات الاقتصادية الاجتماعية في كل بلد عربي، بكثير من العمق والتفصيل للوصول إلى تحديد اتجاهات تطورها، وهذه في رأينا، من أهم المهمات المطروحة أمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين في الوطن العربي، وأكثرها إلحاحاً، نحن هنا سنحاول الإشارة إلى الخصائص العامة لأهم القطاعات في الوطن العربي، متوقفين فقط عند تلك الخصائص التي يبدو لنا أنها هي التي تحدد اتجاه التطور المقبل لمجتمعاتنا العربية، وتؤثر بوجه خاص على عمل المرأة ووضعها الاجتماعي.

## أولاً: قطاع رأس المال الأجنبي:

لقد أنشأ رأس المال الأجنبي في الأقطار العربية قطاعاً رأسمالياً حديثاً وصار هذا القطاع مسيطراً على القطاعات الأخرى في معظم البلدان العربية، بل صار في بعض الحالات الشكل الوحيد لعلاقات الإنتاج الرأسمالية العصرية. وقد لعبت هذه «الرأسمالية» دوراً تخريبياً في اقتصاد البلد المستعمَر، كما لعبت على الساحة الاجتماعية دوراً رجعياً محافظاً (بعكس الدور الذي لعبته العلاقات الرأسمالية الصاعدة في بلدان أوروبا الغربية في مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية).

لقد شكلت هذه الرأسمالية الدخيلة، موضوعياً، عائقاً كبيراً أمام تحوّل المجتمعات العربية جذرياً وبشكل كامل إلى مجتمعات رأسمالية، وبالتالي من أكبر حواجز انتقال المرأة إلى ميادين العمل العصرية وخاصة الصناعية.

في البلدان المسماة الآن بالمتقدمة انتقلت المرأة من الريف إلى المدينة مع التطور التدريجي، ولكن الشامل، لعمليات التصنيع. وكان التصنيع يومها يعتمد كثيراً على الأيدي العاملة، وكانت البرجوازية الصاعدة في تلك الأيام بحاجة إلى أعداد متزايدة من العاملين.

أمّا التصنيع الذي أدخل قسراً إلى البلدان العربية بواسطة السيطرة الأجنبية فانه ذو طابع آخر. إنه يعتمد على تقنيات تكوّنت وتطوّرت هناك، في البلدان الرأسمالية، دخل متقدماً «جاهزاً» يحتاج إلى أيدٍ عاملة ماهرة ومحدودة العدد، ولكنه مع ذلك يدمر كل تلك الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة المحدودة المهارة والكثيرة العدد.

هناك، في البلدان الأم، انتشر التصنيع، ومعه انتشرت علاقات الإنتاج الرأسمالية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية، انتشرت ثم سادت، ومع انتشارها كانت أعداد متزايدة من النساء تدخل سوق العمل، وفي نفس الوقت تقوم مؤسسات متعاظمة الأهمية بالأعمال التي كانت تقوم بها المرأة في المنزل.

أما هنا فقد أنشئت العلاقات الرأسمالية في «جزر» صناعية متقدمة وسط بحر من العلاقات المتخلفة التي تتزايد الهوة أبداً بينها وبين العلاقات في تلك «الجزر». والمرأة التي كانت تساهم بقدر ما في الإنتاج الزراعي والحرفي المتخلف إلى جانب أعمالها المنزلية، لم تعد تجد مكاناً لها في العمل المنتج، فارتدت إلى البيت تنجب وترعى الأطفال وتطبخ وتنظف، فما دامت فرص العمل محدودة، وليس هناك من يقوم عنها بوظائفها المنزلية، فلتترك الرجل يبحث عن العمل ولتكتف هي ببعض وظائفها التقليدية.

أما أساليب الاستعمار الجديد في ربط البلدان المستقلة حديثاً بعجلة الشركات الإحتكارية الكبرى، والتي أدت إلى امتصاص فائض المنتوج الاجتماعي إلى خارج البلدان العربية فقد أدت إلى حرمان هذه البلدان من رأس المال اللازم لعمليات التنمية المختلفة وحرمانها بالتالي من إمكانيات تأمين فرص العمل اللازمة للنساء والرجال.

كما أن أنماط الاستهلاك التي تخلقها وتكرسها الشركات الأجنبية ببضائعها وإغراءاتها ووسائلها الدعائية في الوطن العربي صارت تغرق المجتمع، وخاصة النساء، في عادات سلوكية هي أبعد ما تكون عن تلك التي يحتاجها المجتمع النامي. إن الأنماط الجديدة من

الغـذاء واللباس والمسكن والـترفيه تمتص فـائض المنتوج الـلازم لتنميـة القـاعـدة الأسـاسيـة للإقتصاد الوطني وبالتالي فتح الأبواب لدخول النساء عالم العمل على نطاق واسـع من جهة، وتكونت لدى النساءخاصة نزعات استهلاكية تبعدهن بـالأساس عن احـترام العمل المنتـج أو الرغبة فيه من جهة ثانية.

وبهذه المناسبـة نعتقد أن من أهم المهـمات التي يجب أن تكرس لهـا المنظمات النسـائية، والحركات الداعية إلى تحرر المرأة جهوداً خاصة، توعية النساء بتلك الحقيقة ـ حقيقة أنـه كلما استغرقت المرأة في متـاهات المجتمـع الاستهلاكي، وانجـرت للتشبث بقيمه وأنمـاط سلوكه، كلما ابتعد يوم تحررها الحقيقي، وصار الوصول إليه أكثر صعوبة وتعقيداً.(٢٧)

## ثانياً : قطاع رأس المال الوطني (المحلي):

إن نشاط البرجوازية الوطنية في البلدان العربية لم يسـاعد عـلى توفـير فرص العمـل إلا لاعـداد قليلة جداً من النسـاء، فقد دخلت المـرأة ميدان العمـل في الصناعـات الخفيفـة التي أنشأها رأس المال المحلي هنا وهناك، والتي لا تتطلب مهارات فنية عالية من العمال. فمعـظم العاملات في صناعة البلدان العربية يتركزن في صناعات الغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية التي نشأت بعد الاستقلال .

أما العاملات في الزراعة فهن اللواتي يعملن في إطار الإنتاج الفلاحي الصغير أو ضمن العـلاقات الإقـطاعية وشبـه الإقطاعيـة، وليس ضمن العلاقـات الرأسـماليـة حيث تستخـدم الآلات الزراعية الحديثة فيتم الاستغناء عن عمل المرأة.

إن البرجوازية الوطنية في البلاد العربية لم تكن معنيـة بإجـراء أي إصلاح زراعي يلغي العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ويطور أساليب جديدة في العمل الـزراعي يكون للمـرأة مكان فيه، كتطوير العمل في زراعة الأشجار المثمرة، والخضار، وبناء مؤسسات حديثة لتربية الأبقار والمواشي والدواجن حيث تستطيع المرأة القيـام بمعظم الأعـمال فيها. . وهكـذا ارتدت أعداد أكبر فأكبر من النساء إلى الأعمال المنزلية وابتعدت عن العمل المنتج.

ومع ذلك نعتقد أنه ما زال بإمكان القطاع الرأسمالي الخاص في البلاد العربية أن يلعب دوراً هاماً في عمليات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في حال انتهاج السياسات المناسبة. إن اتجاه توظيف الرساميل في القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتـوسطة، والتي تعتمـد على تكثيف العمل بدلاً من تكثيف رأس المال والتكنولوجيا الحديثة يساهم جدياً في معالجة مشكلة العمل

بوجه عام، وعمل المرأة بوجه خاص.

وهذا صحيح سواء في ميدان الزراعة أو الصناعة التحويلية الخفيفة أو بعض ميادين الخدمات المتصلة بالقطاعات الإنتاجية.

لكن لتحقيق هذا الغرض لا بد من انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تدفع القطاع الخاص للاتجاه نحو القطاعات المنتجة بدلاً من القطاعات الطفيلية، وتشجعه على التخلص من التبعية للشركات الاحتكارية الكبرى والعمل في إطار خطط التنمية الوطنية المستقلة.

## ثالثاً : القطاع العام:

للبحث في عمل المرأة في القطاع العام (أو قطاع الدولة) لا بد من تحليل معمق لأهمية هذا القطاع في اقتصاد كل البلاد العربية ، وميادين نشاطه الأساسي ، وطابعه الاجتماعي - الطبقي (أو هويته الاجتماعية السياسية)، والشريحة الاجتماعية التي يفرزها وتصبح قائدة له، . . والمعطيات الرقمية الدقيقة اللازمة لمثل هذا البحث غير متوفرة بالشكل المطلوب. ولا بد من بحوث تفصيلية تبين توزع النساء العاملات في القطاع العام على الميادين المختلفة، وإنتاجية عملهن، وأوضاعهن من حيث الأجور وظروف العمل. . إلخ لكن يبدو لنا بوجه عام أن هناك عاملين متناقضين يؤثران في عمل المرأة في هذا القطاع.

**العامل الأول**: إيجابي يشجع على عمل المرأة وهو متعلق بطبيعة قطاع الدولة من حيث التزامه بالأنظمة والتشريعات المعتمدة، وبالتالي إمكانية تقديم تسهيلات خاصة للمرأة العاملة ضمنه (إجازة الأمومة، فترات الإرضاع، تأسيس دور الحضانة داخل مؤسسات العمل، تأمين مواصلات لنقل العاملين، تقصير ساعات عمل المرأة عند اللزوم، عدم إلزامها بأعمال تجهدها في فترات معينة. . الخ).

**العامل الثاني**: سلبي لا يسمح بتشغيل أعداد كبيرة من النساء وهو متعلق بطبيعة العمل والإنتاج في مؤسسات القطاع العام، وخاصة المؤسسات الصناعية، فهي في الغالب مؤسسات ضخمة، تستخدم التقنيات الأكثر تقدماً، وتمارس نشاطها غالباً في ميادين الصناعات الاستخراجية والثقيلة، وبناء الطرق والسدود ومنشآت الري. إلى غير ذلك من الأعمال التي لا تناسب النساء.

## رابعاً : الإنتاج الصغير والقطاعات غير الإنتاجية :

ربما كانت قطاعات الإنتاج الصغير والقطاعات غير الإنتاجية، وخاصة الوظائف الكتابية والإدارية في دوائر الدولة، هي التي تجتذب المرأة للعمل أكثر من غيرها. والمعطيات الإحصائية المتوفرة تؤكد هذا الواقع. ففي دول الخليج البترولية يعمل أكثر من نصف قوة العمل النسائية في المهن الفنية والإدارية والكتابية، وفي مصر ٤٨،٦٪ وفي الجزائر والمغرب ولبنان وليبيا حوالي ٣٠٪ أو أكثر[٢٨] .

ويمكن القول بوجه عام أن هناك علاقة طردية بين التقدم التكنولوجي الصناعي وبين نسبة العاملات من النساء في قطاعات الخدمات وخاصة الأعمال الفنية والإدارية والكتابية. فكلما كان البلد يعتمد أكثر على الصناعات الاستخراجية والثقيلة ويستخدم التكنولوجيا الأكثر تطوراً نقصت نسبة العاملات في الصناعة وزادت في الخدمات . وبالعكس كلما تخلفت زراعة البلد ، وازداد الفيض النسبي للسكان الريفيين كانت مساهمة المرأة في الأعمال الإدارية والكتابية أقل .

وهنا أرى ضرورة للتأكيد على أن التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي الصناعي كلاهما يزيد من حجم العاملين في قطاعات العمل الصغير والخدمات ويزيد خاصة من نسبة العاملات في القطاعات غير الإنتاجية أو ذات المردودية الإنتاجية الضعيفة. ومن المعروف أن الإنتاج الصغير والخدمات، وخاصة الأعمال الإدارية في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام متخمة بالعاملين الذين لا لزوم لعملهم من الناحية الاقتصادية.

إن دوائر الدولة ومؤسساتها في بلداننا مليئة بأولئك الذين يجلسون وراء طاولاتهم يدخنون ويشربون القهوة ولا يقومون بأي عمل منتج. وربما كان معظم هؤلاء من النساء اللواتي قد يقمن بعمل «منتج» كحياكة التريكو أثناء العمل مثلاً .

إن سؤالاً ملحاً يطرح نفسه هنا هو: ما العمل بالنسبة لهذه الأعداد الهائلة من أولئك الذين يعملون بالاسم ولكنهم متعطلون في الواقع؟ ما الذي يجب أن تفعله خطط التنمية لحل هذه المعضلة؟

وأعتقد أن البحث عن إجابات صحيحة لهذا السؤال هو من أهم وأكبر المهمات المطروحة أمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين العرب وأمام المنظمات والمؤسسات المهتمة بشؤون المرأة العربية بوجه خاص.

## خامساً :

لدى الحديث عن خصائص البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلاد العربية ومكان المرأة فيها لا بد من التوقف عند الآثار المرتبطة بمجتمعات الدول البترولية، وخاصة تلك التي «تصدرها» هذه المجتمعات إلى بقية المجتمعات العربية، وقد أشرت في دراسة سابقة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أدى إليها اكتشاف النفط واستثماره، وخاصة الارتفاع الحاد في أسعاره عام ١٩٧٤ في جميع البلدان العربية (سواء المنتجة النفط أو غير المنتجة له)[٢٩] .

لكني أرى ضرورة التأكيد هنا على الآثار المتعلقة بهجرة العمال وأصحاب الكفاءات من البلدان العربية غير المنتجة للنفط (وخاصة مصر والأردن وسورية وفلسطين) إلى الدول البترولية (وخاصة السعودية والكويت ودول الخليج العربي) هذه الهجرة تؤدي إلى تفكك الأسرة، وتغير القيم الاجتماعية والأخلاقية باتجاه لا يخدم التقدم الاجتماعي. فضلاً عن أنماط الاستهلاك الترفي الذي يتعود عليه المهاجرون وأفراد أسرهم وما ينتج عنها من زيادة التبعية للشركات الاحتكارية الكبرى، وهدر الأموال في الميادين غير المنتجة وبالتالي إعاقة التنمية والتقدم الاجتماعي. والنساء أشد تأثراً بهذا الوضع من غيرهن.

واحدتهن تنتظر زوجها كل سنة أو سنتين لتراه شهراً أو شهرين، تنتظره وتنتظر المال القليل أو الكثير الذي يحمله وتحلم بكيفية إنفاقه.. وينشأ الأطفال دون آباء ويتبارى التلاميذ في الحديث عن الهدايا والمبالغ التي أحضرها والد كل منهم بدلاً من المباراة في الحساب والقراءة... وتتبدل القيم على نحو مريع. تصبح القيمة الوحيدة المعترف بها هي المال، ويحتقر العلم والثقافة والعمل الإنتاجي الشريف.

---

إن معالجة مسألة العمل تتطلب، في نظرنا، تغييراً جذرياً في السياسات التنموية للبلاد العربية، بحيث ينتقل مركز الثقل فيها من البحث عن النمو الكمي للقطاعات الاقتصادية إلى البحث عن التغيير الشامل في العلاقات الإنتاجية بغية تأمين فرص العمل المنتج لجميع الراغبين والراغبات فيه. إن الركض وراء التكنولوجيا الأحدث والأكثر تعقيداً في جميع الميادين الإنتاجية وغير الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى الاستغناء عن أعداد متزايدة من الأيدي العاملة فضلاً عن الأموال الضخمة التي تذهب إلى خزائن الشركات الاحتكارية الكبرى

نتيجة لهذه السياسة. إضافة إلى تكريس التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي بدلاً من الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى.

كما تعتبر أنماط الاستهلاك التي تتكون في البلاد العربية، وخاصة الاستهلاك الترفي من أكبر العقبات في وجه تحرر المجتمعات العربية من التبعية للأجنبي وبالتالي تحرر المرأة من أشكال الظلم والاضطهاد واللامساواة ولذا لا بد من دعوة المنظمات النسائية العربية وحركات تحرير المرأة لتكريس الجهود المناسبة لحل هذه المعضلة التي يستفحل خطرها يوماً بعد يوم.

## خاتمة :

حول العلاقة بين المرأة والرجل في الوطن العربي:

دار البحث حتى الآن حول أوضاع المرأة العربية من الناحية الموضوعية من ناحية علاقتها بالعمل وأشكال ارتباطها بأنماط الإنتاج المختلفة مبيناً أن مفتاح حل مشكلة المرأة يكمن في حل المشكلة الاجتماعية كلها، وبالأخص مشكلة التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي.

غير أن هناك جانباً آخر لمشكلة المرأة متعلقاً بعلاقتها بالرجل كرجل: الأب، والأخ، وخاصة الزوج، بل حتى رب العمل ، والرجل في المتجر والحافلة والشارع . .

والواقع أن كثيراً من الباحثين والباحثات يرون أن جوهر مشكلة المرأة متعلق باضطهاد الرجل لها. ولن أناقش هنا الآراء التي تعزل مسألة العلاقة بين الرجل والمرأة عن سياقها التاريخي ـ الاجتماعي سواء تلك التي تؤكد تفوق الرجال (بطبيعتهم) على النساء، أو تلك التي تتهم الرجال بحب السيطرة والتحكم وتعتبرهم أعداء المرأة الرئيسيين لأن مثل هذه الآراء لم تصمد أمام التغيرات الكبيرة التي تحصل في المجتمع الإنساني عامة وفي مجتمعنا العربي خاصة. سأحاول فقط معالجة المسألة التالية: هل تشكل العلاقة بين الرجل والمرأة مشكلة نوعية مستقلة تتطلب معالجة خاصة بها أم أن هذه المشكلة ستحل بطبيعة الحال في سياق عملية التقدم الاجتماعي بنتيجة حل مشكلات التخلف الاقتصادي الاجتماعي؟

وقد يبدو طرح المسألة على هذا النحو مفتعلاً أو مقحماً، غير أن المسألة متعلقة بترتيب الأولويات في نشاط المنظمات النسائية وحركات تحرر المرأة، وفي التحولات الاجتماعية الجارية في وطننا العربي هل صحيح مثلاً أن إصدار قانون جديد تقدمي للأحوال الشخصية يبدو من أكثر من زاوية أخطر وأجرأ وأكثر ثورية من إصدار قانون تأميم؟[٣٠] إلى أي درجة يعتبر

الإعلان عن المساواة بين الجنسين في القانون تحقيقاً فعلياً للمساواة؟ ما مدى تأثير حملات التوعية بحقوق المرأة على واقعها الفعلي؟

إن كل دساتير البلدان العربية (تقريباً) تعلن المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، ومن بينها المساواة في العمل وفي الأجر فهل هذه المساواة متحققة فعلاً؟ لقد كان في بحثنا عن مكان المرأة في قوة العمل وتوزعها على النشاطات الاقتصادية أكثر من دليل على عدم المساواة بل على الإجحاف والظلم بحق المرأة.

وفيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية هناك دائماً هوة كبيرة بين هذه القوانين وبين تنفيذها. وعلى سبيل المثال أجريت دراسة عن ظاهرة الطلاق في الأردن تبين بنتيجتها أن «ما يزيد عن نصف المطلقات في هذه الدراسة كان لهن الحق في الحصول على النفقة (٥٣٪) إلا أن نسبة قليلة منهن فقط كن يحصلن على مثل هذه النفقة من أزواجهن، وجدير بالإشارة أنه حتى المطلقات اللواتي يحتضنّ أطفالهن فإن نسبة قليلة منهن فقط كن يحصلن على نفقة أولادهن»[٣١] ويعزو الباحث أسباب هذا الوضع إلى عدم وعي المطلقات بحقوقهن وتسليمهن بالقيود الاجتماعية المفروضة على تحرك المرأة والتي يمكن أن تحول دون ظهورهن في المحكمة بقصد المطالبة بحقوقهن.

وبالمناسبة نشير إلى أن ظاهرة الطلاق من أكثر الظواهر ارتباطاً بالأوضاع الاقتصادية للمرأة والرجل، وخاصة ما يتعلق بالآثار المترتبة على الطلاق «إن المرأة الثرية لا تعاني من وباء الطلاق فالرجل يتردد في تطليق المرأة الثرية ويحسب لذلك حسابه وليس الأمر كذلك في حالة المرأة الفقيرة»[٣٢]، (رغم أن القانون واحد في الحالتين). وقد بينت دراسات في مجتمعات متعددة أن عدد حالات الزواج والطلاق تزيد في أوقات الرخاء الاقتصادي وتقل في أوقات الأزمات.

وهذا الارتباط بين الطلاق والزواج وبين الوضع الاقتصادي أوضح ما يكون في ريف البلدان العربية حيث تعمل المرأة كمساعدة للرجل بدون أجر. هنا يكون الزواج مبكراً، وتتعدد الزوجات أحياناً، ويشيع طلاق الزوجة المريضة وغير القادرة على العمل «فالطلاق هنا يغدو طرداً وإقالة من العمل»[٣٣] الأمر الذي يفسّر أن نسبة كبيرة من العاملات في مختلف المجالات هنّ من المطلقات.[٣٤]

هل نضع المسؤولية في هذا الوضع على الرجل كرجل؟ أم على نظام العلاقات الاجتماعية السائدة، والناجمة بدورها عن واقع تاريخي، موضوعي، ملموس؟؟

كم من زيجات أجّلت ثم ألغيت بسبب عدم وجود بيت أو غرفة يسكنها الزوجان ؟ وكم من امرأة تقاسي أشد ألوان العذاب والقهر من زوجها ولا تجرؤ على طلب الطلاق لأنها ستصبح مشردة بلا مأوى ولا طعام؟ أليس البحث في أزمة السكن وطرائق حلها، وفي أزمة البطالة والبطالة المقنعة بل في أزمة المواصلات والأجور والأسعار و. . . . ألخ جزءاً لا يتجزأ من البحث في مشكلة الأسرة، مشكلة علاقة المرأة بالرجل؟؟

يحضرني هنا ذلك الاستجواب الطريف الذي أجرته باحثتان مغربيتان مع فلاحة شابة عمرها ١٧ سنة. هي أمية لم تدخل المدرسة قط ولكنها تحس إحساساً عميقاً بمشكلتها، تعمل كمأجورة في الضيعات المجاورة وغالباً مع الخواص، عملها موسمي وغير منتظم، وغالباً ما تعاني من صعوبات لإيجاد عمل (. . . .) وتحصل على ٧،٥ درهماً في اليوم خلال الفترات التي يرتفع فيها الطلب.

سألت الباحثة: هل ترغبين في متابعة العمل بعد زواجك؟

أجابت الفلاحة: «ولكن الفتيات مثلي لا يملكن اختياراً. إنهنّ مجبرات على الجري وراء لقمة الخبز سواء كن متزوجات أم لا! طبعاً فإن الأمل هو العثور على زوج يمكنه أن يضمن لك كسرة خبز، ولكن الأمر صعب هنا، فلم يبق هناك أرض لتوزع على الشباب، وزوجي لن يملك أرضاً وسيكون فقيراً. . يجب أن يعمل ولن يربح كثيراً من وراء عمله، وعليّ إذن أن اعتمد على نفسي. هناك فتيات وافاهن الحظ فتزوجن من رجال أغنياء يطعموهن ولا يدعوهن يذهبن بعيداً لاستجداء عمل لا يستمر إلّا عدة أيام. ولكن أغلب الفتيات مثلي لا يسعفهن الحظ»[٣٥] أليس هذا حال معظم فتياتنا؟ ليست المسألة إذن مسألة رغبات، أو حتى مسألة وعي في اختيار شريك الحياة أو مسألة قانون يسمح أو يمنع بل هي مسألة واقع موضوعي قاهر بالدرجة الأولى. وهذا لا يعني الإقلال من شأن التطور في القوانين والتشريعات، أو من شأن الوعي الاجتماعي بوجه عام بل يعني التأكيد على أن التغيرات البنيوية في القاعدة الاقتصادية الاجتماعية تظل شرطاً لا بدّ منه لتنفيذ التشريعات القانونية ولتغيير أشكال الوعي المختلفة من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوك وقيم أخلاقية وغيرها.

لكننا نؤكد أن هذا الشرط ليس كافياً بحد ذاته. فلأشكال الوعي المشار إليها استقلاليتها النسبية وقوانين حركتها الخاصة. وواقع المجتمعات العربية يشير إلى هذه الاستقلالية بكل وضوح. فهناك بلدان قطعت فيها التحولات الاقتصادية الاجتماعية أشواطاً

بعيدة بينما ظلت الأعراف والتقاليد والحياة اليومية للناس متخلفة عن مجاراة تلك التحولات (اليمن الديمقراطي والجزائر مثلاً). وبلدان تسبق فيها التشريعات وحتى أنماط التفكير والسلوك واقع البنية الاقتصادية - الاجتماعية (كتونس ولبنان مثلاً). . أقول إن التحولات في البنية الهيكلية شرط ولكنه غير كافٍ لتغيير العقليات وأشكال الوعي المختلفة. إنّ تغير أشكال الوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوك عند الرجل والمرأة على السواء وفي المجتمع كلّه باتجاه قبول إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد العربية أمر حيوي وأساسي. لكن حركة أشكال الوعي هذه لا يجب أن تبحث منعزلة عن حركة التقدم الاجتماعي بوجه عام بل في وحدتها الجدلية مع تلك الحركة، الأمر الذي يتطلب ربط التغيرات في التشريعات والقوانين بالتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية.

## ملحق جدول رقم (١)

### التوزيع النسبي للاناث ذوات النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية حسب أقسام النشاط الاقتصادي

| القطر | السنة | الزراعة | المناجم والمحاجر التشييد الصناعات التحويلية كهرباء غاز ومياه | والبناء | تجارة الجملة المال والتأمين والخدمات المتصلة بالعقارات | النقل والتخزين والمواصلات | الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية | غير مبين | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ١٩٧٩ | ٥,٧ | ١١,٨ | ٠,٨ | ١٠,١ | ٢,٤ | ٤٤,٥ | ٢٤,٧ | ٧٧٨٧٠٠ |
| تونس | ١٩٧٥ | ٢٢,٩ | ٤١,٤ | ٠,٤ | ٣,٠ | ٠,٩ | ١٥,٨ | ١٥,٦ | ٣٠٣٥١٠ |
| العراق | ١٩٧٧ | ٦٤,٨ | ٩,٥ | ٠,٩ | ٣,٩ | ١,٠ | ١٥,٨ | ٤,١ | ٥٤٤٣٧٨ |
| سوريا | ١٩٧٩ | ٥٨,٢ | ١٢,٣ | ٢,٠ | ١,٥ | ٠,٦ | ٢١,٦ | ٣,٨ | ٣٤٢٨٥٠ |
| البحرين | ١٩٧١ | ٠,٦ | ٢,٨ | ٣,٥ | ٤,٤ | – | ٨٧,٨ | ١,٣ | ٣٢٤٩ |
| لبنان | ١٩٧٧ | ٢١,٤ | ١٩,١ | ٤٣,٦ | ٥,٨ | – | ٥,٠ | ٥,١ | ٩٩١٣٥ |
| ليبيا | ١٩٧٣ | ٣٧,٧ | ٥,٩ | ٤٩,٦ | ٢,٣ | – | ٢,٤ | ٢,١ | ٣٦٩١٠ |
| الجزائر | ١٩٦٦ | ٢٠,٩ | ١٣,٩ | ٠,٧ | ٣,٥ | – | ٥٢,٣ | ٨,٧ | ١١١٤٧٤ |

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي لعام 1980.

## ملحق جدول رقم (٢)

### التوزيع النسبي للاناث ذوات النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية حسب المهنة

| القطر | السنة | اصحاب المهن الفنية والادارية | المشتغلون بأعمال البيع | المشتغلون بأعمال الخدمات | المشتغلون بالزراعة والصيد | المشتغلون بالصناعة والانتاج | غير مبين | متعطل | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | ٪ | عدد |
| الامارات | ١٩٧٥ | ٦٣,٦ | ١,٤ | ٢٩,١ | ٠,٤ | ١,٢ | ٠,١ | ٤,٢ | ١٠٠ | ٩٩٦١ |
| البحرين | ١٩٧١ | ٦٦,٠ | ١,٤ | ٢٨,٧ | ٠,٢ | ٢,٣ | ٠,١ | ١,٣ | ١٠٠ | ٣٢٤٩ |
| تونس | ١٩٧٧ | ١١,٠ | ٠,٩ | ٨,٨ | ٢٢,٨ | ٤٢,٩ | ١٢,٦ | - | ١٠٠ | ٣٠٣٥١٠ |
| الجزائر | ١٩٦٦ | ٢٧,٧ | ١,٥ | ٢٦,٢ | ٢٠,٨ | ١٤,٣ | ٠,٩ | ٨,٦ | ١٠٠ | ١١١٤٧٤ |
| سوريا | ١٩٧٩ | ٢٢,٣ | ٠,٧ | ١,٨ | ٥٨,٤ | ١٣,٠ | - | ٣,٨ | ١٠٠ | ٣٤٢٨٥ |
| الكويت | ١٩٧٦ | ٥٢,٤ | ٠,٩ | ٤٤,٨ | - | ٠,٨ | - | ١,١ | ١٠٠ | ٣٥٢٠٦ |
| لبنان | ١٩٧٧ | ٣٠,٢ | ٣,١ | ٢١,٣ | ٢١,٤ | ١٨,٦ | ٠,٣ | ٥,١ | ١٠٠ | ٩٩١٣٥ |
| ليبيا | ١٩٧٣ | ٣٢,٨ | ٠,٥ | ٢١,٧ | ٣٧,١ | ٥,٢ | ٠,٦ | ٢,١ | ١٠٠ | ٣٦٩١٠ |
| مصر | ١٩٧٩ | ٤٨,٦ | ٥,١ | ٧,٠ | ٥,٢ | ٨,٢ | ٠,٢ | ٢٤,٧ | ١٠٠ | ٧٧٨٧٠٠ |
| المغرب | ١٩٧٧ | ٢٩,٩ | ١,١ | ١٤,٠ | ٢٥,٧ | ٢١,٢ | ٨,١ | - | ١٠٠ | ٨٨٩١٥٥ |

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي لعام ١٩٨٠

# الهوامش

(١) تعرضنا لأمثلة من الآراء المذكورة في بحثنا « ملاحظات حول واقع المرأة العربية ودورها في التنمية » « شؤون عربية » العدد ٣١ ، أيلول ١٩٨٣ .

(٢) و (٣) الأرقام مستخلصة من الجدول الذي أورده بدر الدين السباعي في كتابه « أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية » دمشق ، بلا تاريخ ، ص ٢٦٣ .

(٤) و (٥) لمزيد من التفصيل حول أثر السياسة الاستعمارية على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في سورية انظر : بدر الدين السباعي ، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية دمشق ، بلا تاريخ ، وكذلك خضر زكريا ، التركيب الاجتماعي للبلدان النامية ، جامعة دمشق ، ١٩٨١ من ٢٠٧ ـ ٢٢٣ .

(٦) الأرقام مستخلصة من بيانات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ، العدد الأول ١٩٧٨ .

(٧) ربما كان مناسباً أن نشير هنا إلى ظاهرة فيها بعض الطرافة : تغرق أسواق البلدان العربية أكثر فأكثر بتلك الأدوات المنزلية التي تخفف أعباء العمل المنزلي عن المرأة، وتنتفع بها أعداد متزايدة من النساء هن في الغالب نساء الأسر الميسورة نسبياً، لكن النزعة إلى التقليد، وطلب الراحة الشخصية تدفع كثيراً من الاسر المحدودة الدخل إلى توفير ما يمكن توفيره لشراء غسالة أوتوماتيكية أو جلاية أو ما شابه فيتوفر لدى المرأة بعض الوقت الذي لا يمكن استغلاله في العمل المنتج لعدم توفر فرص هذا العمل من جهة، ولعدم وجود من يرعى الأطفال في المنزل من جهة أخرى، وبهذا تنشأ علاقة «معكوسة» : بدل أن تشارك المرأة الرجل في زيادة دخل الأسرة ،تمارس مزيداً من الضغط عليه، ليعمل أكثر ويوفر أكثر من أجل شراء أدوات تزيد من أوقات فراغ المرأة وتذهب أثمانها إلى خزائن الشركات الاحتكارية الأجنبية ـ هكذا ينشأ نوع من الحلقة المفرغة : إن وقت الفراغ المتوفر للمرأة يجب أن يستغل في العمل المنتج ، لكن لتوفير فرص العمل المنتج لا بد من تحقيق تراكم لرأس المال يوظف في الميادين الإنتاجية، والتراكم لا يتحقق لأن فائض المنتوج يذهب إلى خارج البلاد ثمناً لسلع استهلاكية توفر مزيداً من أوقات الفراغ للمرأة.

(٨) قوة العمل أو القوى العاملة هي جميع الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن العمل، ولا يدخل عمل ربات البيوت في المنزل ضمنها.

(٩) و (١٠) انظر : خميس طعم الله « العرب سنة ٢٠٠٠ » ، في كراس العرب أما مصيرهم ، الجامعة التونسية ، بلا تاريخ من ٦٠-٦٤ .

(١١) استناداً إلى معطيات مكتب منظمة العمل الدولية الأقليمي للدول العربية ، نشرة المؤشرات الإحصائية للعالم العربي لعام ١٩٨٠ .

(١٢) معدل النشاط الخام يساوي النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في جميع الأعمار.

(١٣) خميس طعم الله : «العرب سنة 2000»، مصدر مذكور.

(١٤) أنظر مقالنا « ملاحظات حول واقع المرأة ودورها في التنمية » . دراسات عربية ، العدد ٥ ، آذار ١٩٨٣ .

(١٥) يقصد بالفيض النسبي للسكان العاملين في أحد القطاعات الاقتصادية زيادة أعداد العاملين في هذا القطاع

عن الحاجة حتى مع بقاء تقنيات الإنتاج فيه على حالها، بحيث يمكن الاستغناء عن هذه الأعداد الزائدة دون أن يتأثر حجم الإنتاج في القطاع المعنى.

(١٦) انظر الجدول رقم (٧) في دراستنا الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية » القسم الأول .

(١٧) انظر الجدول رقم (٨) في الدراسة المذكورة .

(١٨) راجع الجداول ٥، ٧، ٨ في دراستنا «الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية». القسم الأول.

(١٩) المجموعة الإحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٧٩ دمشق ١٩٨١ / ص ٤٠ .

(٢٠) فاطمة المرنيسي : « السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي ، رأسمالي ، تبعي » ، بيروت ١٩٨٢ ص ١٥٩ .

(٢١) تبلغ نسبة العاملات في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية إلى مجموع الإناث ذوات النشاط الاقتصادي ١٥,٨٪ في العراق وتونس، ٢١,٦٪ في سوريا، ٤٤,٥٪ في مصر و٨٧,٨ في البحرين (٥). وفي المغرب تشكل فئة خادمات المنازل ١٧٪ من مجموع عدد النساء العاملات (١٤) .

(٢٢) نضرب مثلاً لذلك الابعاد، صناعة السكر التي أنشئت في الريف المغربي، والتي أدت إلى تغيرات حاسمة في حياة السكان الاجتماعية سواء عن طريق تشغيل العمال أو تعريفهم على التقنيات المتقدمة: فمن بين ٤٧٦٧ عاملاً لا توجد الا /٣٧/ امرأة. وفي صناعة تحويل الألياف الاصطناعية عناك ٣٨٧ عاملة من بين حوالي ٧٠٠٠ عامل (١٤) .

(٢٣) تحدثنا بالتفصيل عن هذا الموضوع في بحثنا «ملاحظات حول واقع المرأة العربية. . . » المشار إليه.

(٢٤) نفس المصدر ص ١٤٦ ـ ٨١٥٨ .

(٢٥) لعل من المفيد والطريف العودة إلى الاستجواب الذي أجرته باحثه مغربية للخادمة زهور: إنها مضطرة للعمل كخادمة، لكنها تخفي ذلك على الجميع وتقول إنها خياطة لكي تتمكن من إيجاد «عريس» في المستقبل. وهي لا تريد الزواج بفقير، ولا تتمكن من الإرتباط بالاغنياء وليس في الإسلام دير للرهبنة (١٥)

(٢٦) يمكن تلمس الخطوط العريضة لهذا التركيب في مقالنا (المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية لعمليات التنمية)» دراسات عربية» العدد ٦/١٩٨٣ .

(٢٧) « الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية ، القسم الأول ، ص ٢٧ .

(٢٨) الأرقام مستخلصة من المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي لعام ١٩٨٠ .

(٢٩) انظر مقالنا «المؤشرات الاقتصادية» الاجتماعية في الوطن العربي ومدلولاتها المستقبلية لعمليات التنمية»، «دراسات عربية» العدد ٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٣ .

(٣٠) جورج طرابيشي ، تقديم لكتاب المرأة والاشتراكية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١١ .

(٣١) محمد برهوم ، ظاهرة الطلاق في الأردن ، دراسة اجتماعية ميدانية معدة للنشر في مجلة « دراسات » الجامعة الأردنية ، ١٩٨٣ .

(٣٢) و (٣٣) فاطمة المرنيسي : مصدر مذكور ص ١٤٠ .

(٣٤) ثلث المطلقات في الأردن من العاملات ( محمد برهوم ، مصدر مذكور ) ، ونصف العاملات في المغرب من المطلقات ( فاطمة المرنيسي ، مصدر مذكور ص ١٤٠ ) .

(٣٥) راجع نص الاستجواب الذي أجرته فاطمة المرنيسي ومليكة البلغيتي مع تقني وفلاحة في إحدى قرى المغرب في كتاب « السلوك الجنسي . . » المذكور ص ٣٨ ـ ٥١ .

# The Work of Women in the Arab World

**Khoder Zakaria**

According to the thesis of this essay the work of Arab women cannot be understood adequately except as a part of the larger problem of the socio-economic underdevelopment of the Arab world as a whole. Thus any treatment of the situation of Arab women in isolation from the prevailing socio-economic structures and the historical process leading to their formatin is bound to remain marginal and superficial.

The author tries to demonstrate his thesis by studying the status of women in the labor force of several Arab states. The evidence leads him to conclude that woman's share in the Arab labor force is meager indeed. The main cause of this is the general scarcity of productive labor both for men and women.

The author also investigates the distribution of working women among the various sectors of the economies of several Arab states. He points out that the general tendency is for women to work either in the backward agricultural sector or in the unproductive sevices sector. He concludes: (a) that improving woman's share in the labor force does not, by itself, necessarily indicate social and economic progress; and (b) that the growth of industry does not, by itself, necessarily lead to the improvement of woman's contribution to economic activity in general.

The essay, the, takes up the question of the relationship of the work of women to some salient elements of the socio-economic structure, such as: foreign and indigenous capital, petty production and the public sector. The author ends by presenting some observations about the relationship of women to men in the light of his preceding sociological analysis.